دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2024)

The economic contribution (monetary, financial) to achieving economic development in Libya during the period (2000-2024)

إعداد

د. عمران شعبان هرون أستاذ الإقتصاد المحاضر ورئيس قسم الاقتصاد الأسبق كلية الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة نالوت	د. هبة محمد خيرى محمد مرسى مدرس الاقتصاد بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، والتجارية) في تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000–2024)، وتقييم مدى فاعليتها في تعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتحقيق التنويع الاقتصادي. حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الليبي ، حيث أظهرت النتائج أن الاقتصاد الليبي ما زال ذا طابع ريعي يهيمن عليه قطاع النفط، مع ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية مع ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية، المالية، والتجارية. كما بينت النتائج أن الاضطرابات السياسية والمؤسسية كانت عاملاً رئيسيًا في الحد من فعالية السياسات الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة للتنويع الاقتصادي، ترتكز على إصلاح السياسات النقدية والمالية والتجارية، وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار في القطاعات غير النفطية لتحقيق نمو مستدام.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية ،السياسة المالية ،السياسة التجارية، التنويع الاقتصادي.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1- المقدمة :

يُعد التنويع الاقتصادي أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الدول الريعية، ولا سيما تلك التي تعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط كمصدر أساسي للإيرادات. وتعتبر ليبيا نموذجًا بارزًا لهذا النمط الاقتصادي، حيث ظلّت على مدى عقود تعتمد على العوائد النفطية لتمويل الإنفاق العام وتحريك النشاط الاقتصادي. ومع تقلبات أسعار النفط والأزمات السياسية المتكررة، برزت الحاجة الملحّة إلى

دراسة أثر السياسات الاقتصادية في تحقيق التنويع المنشود. ومن هذا المنطلق تسعي الدراسة إلى تحليل دور السياسات النقدية والمالية والتجارية في دعم عملية التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000–2024)، من خلال تتبّع مراحل تطور الأداء الاقتصادي ومؤشرات الإنتاج المحلي. كما يسعى إلى الكشف عن مدى فعالية أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه الموارد نحو القطاعات غير النفطية، وتحديد أوجه القصور في آليات التنسيق بين المؤسسات المالية والاقتصادية.

لذا فإن الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية تسهم في بناء استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومستدام.

2– مشكلة الدراسة:

يواجه الاقتصاد الليبي تحدياً مستمراً يتمثل في الاعتماد المفرط على العائدات النفطية وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، رغم تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين. وقد أدت التقلبات في أسعار النفط والانقسامات السياسية إلى تراجع فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار والتنويع الاقتصادي. كما ظل التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية محدوداً، مما أعاق النمو المتوازن والمستدام. ومن هنا، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، والتجارية) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (2000 إلى 2024)؟

3– أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية:

3–1 التعرف على دور السياسات الاقتصادية المختلفة (النقدية، المالية، والتجارية) في تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تحليل الأداء الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

3–2 تحديد أوجه القصور في تطبيق السياسات الاقتصادية التي حدّت من فاعليتها في تقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وتحقيق النمو المستدام.

3– 3 اقتراح سياسات اقتصادية بديلة وإصلاحات هيكلية ، بما يسهم في بناء اقتصاد وطني متنوع ومستقر، يعتمد على تنمية القطاعات غير النفطية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

4– فرضيات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلي اختبار الفرضيات الأتية :

4-1 إنّ الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وضعف كفاءة تطبيق السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2000-2024)، قد أدّي إلى غياب التنويع الحقيقي في الهيكل الاقتصادي، واستمرار هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تراجع مساهمة القطاعات غير النفطية الإنتاجية.

4-2 إنّ غياب التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى جانب هشاشة البيئة المؤسسية والاضطرابات السياسية، قد أضعف قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، وأعاق جهود الدولة في تنويع مصادر الدخل الوطني.

5- منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل طبيعة السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات والإحصائية الرسمية الخاصة بالاقتصاد الليبي، كما تم تحليل المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الخاصة بالسياسات النقدية المالية والتجارية، وبيان دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

6- الدراسات السابقة:

عرض وتحليل لمجموعة من أهم الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية، حيث تعددت الجهود البحثية في تحليل أدبيات المدارس الاقتصادي المختلفة ذات الصلة بالظاهرة البحثية للدراسة الحالية، وسيتم تناول أهم تلك الدراسات على النحو التالي:

1- دراسة (براجي & شمام، 2017)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2000- 2014) في إرساء نموذج التنمية المستدامة، فقد ركزت الدراسة تناول السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي. ولقد

اعتمدت الدراسة علي تطبيق نموذج معامل هيرفندال- هيرشمان المركب بالإضافة إلى تشخيص أهم مؤشرات التنمية المستدامة ضمن البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي لتقدير درجة التنويع، والتحول الهيكلي لبنية الاقتصاد الجزائري في إطار ضوابط الاستدامة .

وتوصلت الدراسة إلي مدى التراجع والضعف النسبي للتنويع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014، حيث أن الاعتماد بشكل كبير علي تنوع بينة الواردات (التبعية للخارج خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والرأسمالية) ستؤدي لضعف بينة الإنتاج المحلي.

2-دراسة (بغني، 2018)، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل واقع ودرجة التنوع في الاقتصاد الليبي، واثر هذا التنوع على النمو الاقتصادي، ولقد اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الكمي من خلال

تحليل أهم المؤشرات التي تعكس درجة التنوع ، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي من خلال معامل هيرشمان لتحديد درجة التنوع الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى ضعف درجة التنوع في الاقتصاد الليبي والتي بلغت وفقا لمعامل هيرشمان 74% في المتوسط وهو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو الاقتصادي في ليبيا وظل ارتباط النمو الاقتصادي فيه مرهونا بالتطورات الجارية في قطاع النفط، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تم نهجها ولم تحقق هدف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وتفعيل دور الاستثمارات في الاقتصاد.

3-دراسة(Kadhim and Hasan 2022)، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2020). واعتمدت الدراسة علي المنهج القياسي من خلال تطبيق نموذج ARDL ليبرر تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية حقيقة حيث أن نموذج يعتمد على الفجوات الزمنية، وكذلك مراجعة أسباب الحاجة إلى الاهتمام بتنويع الاقتصاد.ولقد توصلت الدراسة إلي اقتصادات الدول المنتجة للنفط تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة صدمات قطاع النفط.

4-دراسة (مصطفي، 2023)، هدفت إلى قياس أثر السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية بالإضافة إلى قياس أثر السياسة النقدية متمثلة في العرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ،1990-2022 وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم على النمو الاحتوائي كان طردياً ومعنوياً في الفترة الطويلة، إلا أن هذا الأثر كان عكسياً ومعنوياً في الفترة القصيرة، وكان أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي سلبياً ومعنوياً في الفترة القصيرة والطويلة. كذلك كان أثر السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاحتوائي عكسياً ومعنوياً في الفترة القصيرة والطويلة.

5-دراسة(هارون،2025)هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية)، وقياس مدي فاعلية تلك السياسة الاقتصادية على تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990- 2023)وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي بالاستناد إلى الأداة الوصفية والأداة التحليلية، والاعتماد أيضا على المنهج القياسي وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة الاقتصادية كمتغير مستقل ومؤشرات التنويع الاقتصادي كمتغيرات تابعة، وأكدت على منطقية العلاقة لثلاثة نماذج قياسية من أصل تسع نماذج.

التعليق على الدراسات السابقة:

ويتضح من العرض السابق للدراسات السابقة، أنها اهتمت بما يلي:

1-دراسة وتحليل مفاهيم وأدوات السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية)، بجانب تأثيرهم تحقيق علي النمو الشامل والتنويع الاقتصادي.

2-دراسة وتحليل مفاهيم وأدوات ومؤشرات التنويع الاقتصادية، مع الإشارة لسياسات التنويع الاقتصادي في بعض الدول بالإضافة لتحليل أثر التنويع الاقتصادي علي الاستدامة المالية.

ويتضح من الدراسات السابقة أن هناك قصور في تناول وتحليل السياسات الاقتصادية الليبية (النقدية والمالية والتجارية) التي تستهدف تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي، لذا فإن الدراسة الحالية تعالج هذا القصور، وتختلف عن الدراسات السابقة.

1-تحليل السياسة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2024) من منظور شامل، فهي تجمع بين السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية بالنسبة للمتغير المستقل، وتستخدم ثلاثة مقاييس للتنويع الاقتصادي، وتمتد الدراسة لأكثر 24 عاماً.

2-الاختلاف في المنهج، إذ تجمع الدراسة الحالية بين المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الأداة التحليلية والأداة الوصفية وكذلك الاختلاف في الفترة الزمنية، إذ تهتم الدراسة الحالية بالفترة من (2000-2024م).

ثانياً: الإطار التحليلي للدراسة:

1- السياسات النقدية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

شهد الاقتصاد الليبي تحولات اقتصادية وسياسية جوهرية خلال الفترة (2000-2024)، حيث برزت السياسات الاقتصادية بمكوناتها النقدية والمالية والتجارية كأداة رئيسية في توجيه الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الكلي. وقد أظهرت هذه الفترة اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما جعل التنويع الاقتصادي هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه الدولة لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وتعزيز استدامة النمو. ومن هنا تبرز أهمية تحليل هذه السياسات في فهم مدى إسهامها في خلق بيئة اقتصادية محفزة للقطاعات غير النفطية، ودعم الاستثمار والإنتاج المحلي ، وتحقيق التنويع الاقتصادية .

1-1 السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2010م) :

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين استقراراً ملحوظاً ، وبذلك بالرغم من استمرار الهيمنة التاريخية للإيرادات النفطية كأبرز عنصر يمول الاقتصاد الوطني. إلا أن الإصلاح المؤسسي الأبرز خلال هذه الأعوام كان إقرار القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والذي منح مصرف ليبيا المركزي استقلالية أوسع وأدوارًا إضافية ضمن إطار تعزيز مسؤوليته في وضع وتنفيذ السياسة النقدية. كما أتاحت له أحكام هذا القانون سلطات موسّعة تتعلق بإصدار النقد، تنظيم القطاع المتعلق بالنقد الأجنبي، الإشراف المصرفي وإدارة السياسة الائتمانية، إلى جانب الصلاحيات الارتباطية في فرض العقوبات الإدارية على المصارف المخالفة (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص 14).

وعلى الرغم من هذه التطورات، واجهت السياسة النقدية تحديات حدّت من فعاليتها أبرزها البيئة الاقتصادية القائمة، الفوائض الكبيرة في السيولة، توسّع البنوك في مجال منح القروض، تأثير التضخم المستورد، والارتفاع المستمر في الإنفاق العام، مما سبّب ضعف قدرة الأدوات النقدية على ضبط السيولة المحلية (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص 19).

كما بدأ مصرف ليبيا المركزي خلال هذه المرحلة في سياسة تدريجية لتحرير أسعار الفائدة بهدف التخلي عن القيود السابقة المفروضة عليها. ومثالًا على ذلك، خُفض لأول مرة في عام 2004 سعر إعادة الخصم، الذي كان ثابتًا منذ عام 1963 بنسبة 5%، كخطوة ضمن سياسة توسعية تستهدف تخفيف الضغوط الانكماشية الناتجة عن زيادة القوة الشرائية للدينار الليبي.

وفي سياق الاحتياطيات، ظلت نسبة الاحتياطي القانوني عند مستويات 7.5% للودائع الطويلة الأجل و15% للودائع الجارية، قبل أن يتم توحيدها عام 2007 وصولًا إلى مستوى موحد بنسبة 15%. وفي 2009، تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني لتصل إلى 20%. واستُخدمت شهادات الإيداع المصرفي كأداة فعالة في التحكم والسيطرة على السيولة في السوق النقدي، وأُدخل تسهيل الإيداع لليلة واحدة بسعر فائدة بلغ 0.25% في أواخر عام 2009 (سلوى جمعة، 2010، ص 12). وبذلك، يمكننا القول إن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة اتسمت بطابع توسعي حذر يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتطوير النظام المصرفي، لكنها ظلت محدودة التأثير بسبب ضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع مستويات الإنفاق العام، واعتماد النشاط الاقتصادي على قطاع النفط الذي أدى إلى ارتفاع السيولة وتراجع فاعلية أدوات التحكم النقدي.

1-2 السياسة النقدية خلال الفترة (2011-2019) :

دخلت السياسة النقدية الليبية في مرحلة اضطراب عميق بعد عام 2011 نتيجة التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد عقب الثورة الليبية. فقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية وتوقف إنتاج النفط وإغلاق الموانئ إلى انهيار الإيرادات العامة، وظهور عجز كبير في الميزانية والحساب الجاري، إلى جانب انخفاض حاد في قيمة الدينار الليبي، وارتفاع معدلات التضخم وتآكل الدخل الحقيقي للأفراد (البنك الدولي، 2016).

وفي ظل هذه الاضطرابات، انقسم مصرف ليبيا المركزي إلى إدارتين منفصلتين في طرابلس والبيضاء، مما أدى إلى فقدان السيطرة على السياسة النقدية، وتراجع فعالية أدواتها التقليدية في إدارة السيولة والائتمان (صقر الجيباني، 2016، ص 3). كما تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع مستويات المخاطر السياسية وتزايد الاعتماد على التمويل بالعجز، ما ساهم في زيادة الكتلة النقدية وتدهور الاستقرار المالي. والجدير بالإشارة ، أن ضعف فاعلية السياسة النقدية الليبية خلال هذه المرحلة يعود إلى مجموعة من العوامل الهيكلية، من أبرزها هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف مرتبات العاملين. كما ساهم رفض الفوائد المصرفية لأسباب دينية في تقليص دور الفائدة كأداة نقدية فاعلة، إلى جانب ضعف الوعي المصرفي وانتشار التعامل النقدي المباشر بدلاً من الوسائل الإلكترونية، وتراجع حجم القطاع الخاص مقابل هيمنة القطاع العام (صقر الجيباني، 2016، ص 4). وبالتالي، عكست السياسة النقدية الليبية في هذه الفترة فقدانًا فعليًا للقدرة على التوجيه الاقتصادي الكلي، وتحولت السياسة النقدية إلى إدارة ظرفية تهدف فقط إلى الحد من التدهور في بيئة اقتصادية شديدة التقلب.

3- 1 السياسة النقدية خلال الفترة (2020-2024) :

شهدت السياسة النقدية الليبية خلال الفترة (2020-2024) تحولات جوهرية في مسارها نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي فرضت ضغوطًا حادة على الاقتصاد الوطني، لاسيما جائحة كورونا (COVID-19)، وأحداث إعصار دانيال عام 2023، إضافة إلى استمرار تداعيات الانقسام السياسي والمؤسسي. فقد واجه مصرف ليبيا المركزي تحديًا مزدوجًا تمثل في استعادة السيطرة على الكتلة النقدية واحتواء الضغوط التضخمية، مع العمل في الوقت ذاته على توحيد مؤسساته المالية المنقسمة منذ عام 2014 (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية 2023، ص 8).

وفي بداية عام 2021، اتخذ مصرف ليبيا المركزي خطوة حاسمة في إطار إصلاح السياسة النقدية، تمثلت في توحيد سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، حيث تم تحديد السعر الرسمي عند 4.48 دينار مقابل الدولار ، بعد أن كان سعر الصرف الرسمي أقل بكثير من السعر الموازي في السوق السوداء (International Monetary Fund, 2022, p. 5). وقد ساهم هذا القرار في تحقيق قدر من الاستقرار النسبي في سوق الصرف الأجنبي خلال النصف الأول من عام

2022، وانعكس ذلك إيجابًيا على تدفقات النقد الأجنبي من القطاع النفطي، إلا أنه في الوقت ذاته أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة انتقال أثر تعديل سعر الصرف إلى معدلات التضخم، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر خلال العامين 2021–2022 (البنك الدولي، 2023، ص 6).

ومن ناحية أخرى، واصل المصرف المركزي سياسته في إدارة السيولة المصرفية بحذر من خلال توظيف أدواته غير المباشرة، بالإضافة إلي العمل على تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية لتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية المباشرة.

كما أطلق المصرف مبادرات لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المصرفي وتشجيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني بهدف تقليص حجم الاقتصاد النقدي، والحد من مشكلة السيولة المزمنة التي عانى منها الجهاز المصرفي منذ عام 2014 (مصرف ليبيا المركزي، تقرير التطورات النقدية 2022، ص 11). وفي عامي 2023–2024، ركزت السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة آثار الكوارث الطبيعية على الاقتصاد، خاصة بعد إعصار دانيال الذي خلّف أضرارًا جسيمة في البنية التحتية بالمنطقة الشرقية.

وتم توجيه سياسات تمويلية مؤقتة لدعم الأنشطة الاقتصادية المتضررة وتيسير الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج ائتمانية موجهة، في محاولة لامتصاص الأثر الاقتصادي السلبي وتخفيف معدلات البطالة (9.UNDP,2024, p).

ولكن بالرغم من هذه الجهود، إلا أن السياسة النقدية ظلت محدودة الفاعلية بسبب استمرار هشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية، إلى جانب غياب التنسيق الفعّال بين السياسات المالية والنقدية.

كما بقيت مشكلة تعدد أسعار الصرف في بعض التعاملات الخارجية والداخلية تحديًا جوهريًا أمام تحقيق الاستقرار النقدي المستدام (IMF, 2023, p. 12).

وبناءً علي ما سبق، يمكننا القول إن المرحلة (2020–2024) مثلت نقطة تحول انتقالية في السياسة النقدية الليبية، انتقلت خلالها من حالة الجمود والانقسام المؤسسي إلى مرحلة إصلاح تدريجي وبناء ثقة.

والشكل رقم (1) الخاص بأهم المؤشرات الاقتصادية التي ارتبطت بأداء السياسات النقدية التي انتهجها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة يؤيد ذلك

الشكل رقم (1) . أهم مؤشرات قياس أداء السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة 2000-2024

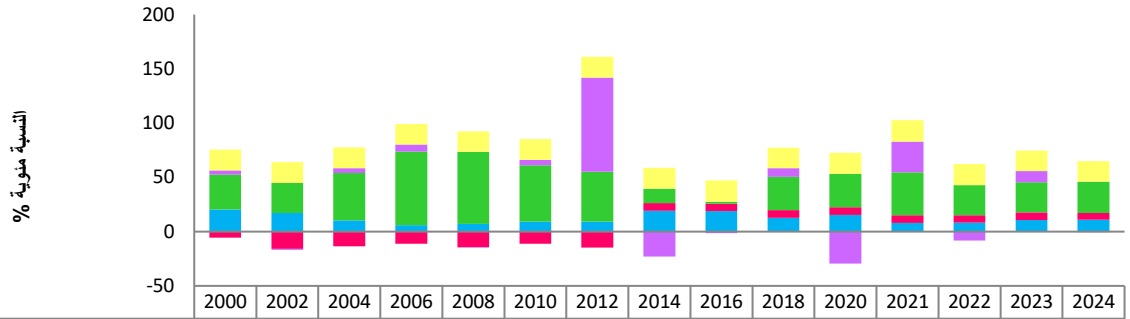

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2021	2022	2023	2024
معدل البطالة %	19.2	19.2	18.9	18.8	19	19.3	19	19.3	19.5	18.8	19.6	19.6	19.3	18.8	18.6
معدل التضخم %	3.7	-1	4.5	6.5	-0.2	5	86.8	-23	-1.5	7.9	-29.5	28.3	-8.3	10.2	-0.6
إجمالي الادخار كنسبة من %GDP	32.3	27.7	43.8	67.9	66.2	51.8	45.9	13.2	1.8	30.8	30.5	39.6	27.7	27.9	29.1
سعر الفائدة الحقيقي	-5.5	-15.9	-13.4	-11.1	-14.3	-11.1	-14.7	7	7	7	7	7	7	7	6.2
الائتمان المحلي المقدمة إلى القطاع الخاص (كنسبة من GDP %)	20.4	17.2	10.3	6	7.2	9.2	9.3	19.3	18.8	12.8	15.5	8.1	8.2	10.7	10.9

- المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً علي مصرف ليبيا المركزى ، تقارير السياسة النقدية والمالية لعامين 2025/2024/2023/2022، وقاعدة بيانات وإحصائيات البنك الدولي.

2-السياسات المالية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

تعد السياسة المالية أحدي أهم الأدوات التي تستخدمها أي دولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي حيث تمثل الأداة والممول الرئيسي للخزينة العامة من خلال الايرادات العامة التي تؤثر علي تغير هيكل الاقتصاد. ومن هنا تبرز أهم المراحل تطور السياسة المالية في ليبيا فيما يلي :

2-1 السياسة المالية خلال الفترة (2000-2010) :

اتبعت ليبيا خلال تلك الفترة سياسة مالية توسعية مُعززة بارتفاعات كبيرة في عوائد النفط الناتجة عن رفع الحصار الاقتصادي، حيث شكلت الإيرادات النفطية حوالي 90% من إجمالي الإيرادات العامة. انعكست هذه السياسة إيجابيًا على معدلات الإنفاق التنموي، إذ أطلقت الإدارة الليبية العديد من المشاريع التطويرية في قطاع الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها، مما أدى إلى تحقيق فائض مالي في الموازنة العامة خلال هذه المرحلة الزمنية (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية لعده سنوات المختلفة). ولقد شهدت هذه الحقبة أيضًا انتعاشًا ملحوظًا في الأداء المصرفي التجاري وزيادة في مستوى الانفتاح الاقتصادي تجاه الأسواق العالمية، مدفوعة بوتيرة النشاط الاقتصادي المتنامي. وأظهرت المؤشرات الاقتصادية مستويات مرتفعة للنمو، مما جعل هذه الفترة واحدة من أبرز مراحل الازدهار في الاقتصاد الليبي (بوفرنة، عيسى، 2021، ص 53). تميزت السنوات الأولى من الألفية الجديدة (2000-2010) بتطبيق سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع عائدات النفط، ونتج عن ذلك ارتفاع

في معدلات الإنفاق العام، بالإضافة إلى توسيع الإنفاق الحكومي في قطاعات مثل دعم السلع الأساسية، تكاليف الأجور العامة، والإنفاق على مشروعات البنية التحتية (Caceres & Fenochietto, 7.2015,p). ولكن كانت هذه السياسة تُظهر طابعًا دوريًا، إذ أظهرت اعتمادها على دورات اقتصادية مواكبة لتحسن أسعار النفط، مما جعلها تتأثر مباشرة بالتغيرات الاقتصادية الدولية الخارجية.

2-2 السياسة المالية خلال الفترة (2011-2019) :

شهدت تلك الفترة تدهورًا كبيرًا في السياسة المالية الليبية نتيجة التغيرات الجذرية التي تلت ثورة عام 2011. حيث كانت هناك تأثيرات سلبية للأحداث الأمنية والانقسامات السياسية على كفاءة البنية التحتية وأداء المؤسسات الاقتصادية. وقد انعكس ذلك سلبًا على أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل انخفاض السيولة المالية، وتراجع الربحية، وتدهور جودة الإدارة العامة (الشلماني & بوفرنة، 2021، ص 62).

ولقد انخفضت الإيرادات العامة من 61.5 مليار دينار ليبي في عام 2010 إلى 22.3 مليار دينار بحلول عام 2018، مع تراجع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي من 102.5 مليار إلى 36.8 مليار دينار خلال نفس الفترة. ويرجع السبب الأساسي لهذا التدهور إلى توقف الإنتاج في عددٍ من الحقول والموانئ النفطية الرئيسية، فضلاً عن تجميد الأصول الليبية في الخارج بفعل العقوبات الدولية، بالإضافة إلى التحديات الأمنية المتفاقمة.

وفي ظل تلك الظروف، لجأت السلطات إلى اعتماد سياسة مالية تقشفية بهدف السيطرة على النفقات الجارية، بعد خفض الإنفاق على المشاريع التنموية بشكل كبير، والاتجاه نحو استخدام الديون العامة كأداة رئيسية مالية. كما قام مصرف ليبيا المركزي خلال عامي 2018 و2019 بتقديم آلية جديدة تمثلت في فرض رسوم على العمليات المتعلقة ببيع العملة الأجنبية لتعزيز إدارة العجز المالي (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية لعدة سنوات مختلفة).

جاءت هذه التطورات لتؤدي إلى تفاقم العجز المالي وزيادة مستويات الدين العام، حيث تشير بيانات البنك المركزي إلى أن نسبة الزيادة في النفقات الحكومية تخطّت معدل زيادة الإيرادات العامة. ومما يدعو للقلق استمرار هذه الاختلالات، الأمر الذي قد يلقي بثقلٍ على الأوضاع المالية ويعزز من التأثير السلبي على توازن الموازنة واستقرار الاقتصاد الليبي على المدى الطويل (Arab Democratic Center، 2021).

2-3 السياسية المالية خلال الفترة (2020-2024) :

أظهرت هذه الفترة وجود تحديات مستمرة ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاعتماد الكبير على عائدات النفط. وفقًا لبيانات مصرف ليبيا المركزي، شهد الميزان المالي والاحتياطي من العملات

الأجنبية تحسنًا واضحًا بعد عام 2021، مدفوعًا بدعم من الارتفاع في أسعار النفط وتوحيد سعر الصرف الرسمي (مصرف ليبيا المركزي، 2023). كما بدأت الحكومة بتنفيذ خطوات لإصلاح منظومة الضرائب بهدف تعزيز فعالية عملية التحصيل وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة (Abodher, 9.2024,p). إلا أن الانقسامات السياسية وضعف استقرار المؤسسات يشكلان تحديًا رئيسًا أمام تنفيذ إصلاحات مالية مستدامة وضخمة، حيث لا تزال المالية العامة متأثرة بتقلبات سوق النفط والخلافات السياسية.

عليه، فقد اتسمت السياسة المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000–2024) تغيرات ملموسة ، نتيجة ارتباطها الكبير بإيرادات النفط، مما جعل اقتصادها حساسًا بشدة للتقلبات الخارجية والأزمات الداخلية المتكررة. فبينما تمكنت البلاد من تحقيق فوائض مالية خلال المراحل الأولى من هذه الفترة، سرعان ما واجهت عقبات اقتصادية تجلت في ظهور عجوزات مالية وتقليص الناتج الاقتصادي بفعل التوترات السياسية. والجدول رقم (1) الخاص بأهم المؤشرات الاقتصادية التي ارتبطت بأداء السياسات المالية طوال فترة الدراسة يؤيد ذلك.

الجدول رقم (1) أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأداء السياسة المالية
في ليبيا خلال الفترة (2000-2024) ((بالمليون دينار ليبي)

السنوات	إجمالي الايرادات العامة	إجمالي الانفاق العام	عجز/فائض الموازنة العامة	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي %
2000	26.51	13.21	-32	3.70
2002	30.18	11.46	662.1	-1
2004	30.95	17.64	15361.3	4.50
2006	37.18	20.05	27395	6.50
2008	40.56	25.18	31963.1	-0.20
2010	41.73	40.68	22652.5	5

-50,30	-766.8	38.51	16.8	2011
-18	-1111.4	55.47	54.7	2013
-0,80	9355.6	59.2	16.8	2015
32,50	15908.9	50.2	22.3	2017
-6	43298.8	55.3	57.4	2019
-58.30	17452	57.9	22.8	2020
153.50	- 19925	85.8	105.7	2021
1.30	- 6500	127.9	134.4	2022
-1.70	-3211	125.6	125.9	2023
2.6	- 5800	132.4	138.20	2024

- المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:
- مصارف ليبيا المركزى، النشرة الاقتصادية لعدة سنوات متفرقة .
- إحصائيات البنك الدولي ،متاح علي، https://data.albankaldawli.org/country/libya
- European Union, Trade in goods with Libya (2024), European Commission, p3.at: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_libya_en.pdf
- International Monetary Fund. (2025). Libya: Article IV Consultation Report 2025

السياسات التجارية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي وفي الاقتصاد الليبي:

تُعتبر السياسات التجارية من الأسس الرئيسية للاقتصاد الكلي في أي دولة، لما تلعبه من دور أساسي في ضبط حركة تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الوطنية وأهداف التكامل مع الاقتصاد الدولي (Krugman & Obstfeld, 2018, p. 77). أما في السياق الليبي، فقد شهد مسار التجارة بين عامي 2000 و2024 تذبذبات واسعة، تنوعت بين فترات من الانفتاح الاقتصادي واتباع سياسات أكثر تقيداً، تحت تأثير المتغيرات السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد. ومن هذا المنطلق، مرت السياسات التجارية الليبية بمراحل مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي :

3-1 مرحلة الانفتاح الاقتصادي (2000-2010)

مع مطلع الألفية الثالثة، اتخذت ليبيا نهجًا تجاريًا يتسم بمزيد من الانفتاح على الأسواق العالمية، سعياً لكسر العزلة الاقتصادية التي عانت منها لفترة طويلة والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما بعد رفع العقوبات الدولية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. تضمنت هذه السياسات تنفيذ إصلاحات تشريعية متعلقة بالتجارة، وتقليل التعريفات الجمركية، إلى جانب الشروع في مفاوضات تحضيرية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (Otman & Karlberg, 2007, p.45). وخلال هذه المرحلة، ركزت ليبيا على تبني سياسة تجارية تهدف إلى تحرير التجارة وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث قامت بإزالة القيود المفروضة تدريجيًا على عمليات الاستيراد والتصدير. كما شاركت

في مبادرات اقتصادية إقليمية مثل اتحاد المغرب العربي، وبدأت خطوات للتفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، بجانب تخفيضها للرسوم الجمركية على مجموعة من السلع الرئيسيةp (,2012 ,. D .Vandewalle 178.).

3-2 فترة الاضطرابات وتراجع النشاط التجاري (2011-2014) :

شهدت ليبيا بعد الثورة في عام 2011 وانهيار النظام السابق اضطرابات حادة أدت إلى انهيار شبه كامل للبنية التجارية للدولة. فقد توقفت العديد من الموانئ والمطارات عن العمل، وانخفضت صادرات النفط بأكثر من 60%. كما زادت حدة الصراعات بين مؤسسات الاقتصاد في شرق البلاد وغربها، مما أدى إلى ظهور فروقات كبيرة في السياسات النقدية والتجارية بين الجانبين (Pack, J., Mezran, K., & Eljarh, M., 2014, p 52).

وتُعتبر هذه الفترة مرحلة محورية اتسمت بتدهور ملموس للتجارة الخارجية كنتيجة مباشرة لغياب إدارة موحّدة تنسّق السياسات الاقتصادية والتجارية على مستوى البلاد. أدى هذا الانقسام المؤسسي إلى تعقيد كبير في حركتي الاستيراد والتصدير، وزاد من صعوبة تحقيق استقرار نقدي فعّال (Pack, Mezran, & Eljarh, 2014, p 52). إلى جانب ذلك، تكبّدت الدولة خسائر كبيرة في عائدات النفط، وهو المصدر الأساسي لأكثر من 90% من إيراداتها، إذ سجّلت صادرات النفط معدلات انخفاض تجاوزت حاجز الـ 60% (IMF, 2019, p 33).

3-3 إعادة الهيكلة والتعاون الدولي خلال الفترة (2015-2019) :

ابتداءً من عام 2015، شرعت ليبيا في جهودٍ لإعادة تنظيم منظومتها التجارية، مستندةً إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الشركاء الدوليين، مثل تركيا والاتحاد الأوروبي. وقد ركّزت هذه التحركات كذلك على تعزيز دور المؤسسة الوطنية للنفط في تشجيع الصادرات، التي يُعزى أغلبها إلى النفط الخام، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وتصدرت هذه المحاولات مساعي لإعادة تنشيط التجارة الخارجية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون تجاري مع الاتحاد الأوروبي وتركيا، إلى جانب تعزيز إيرادات صادرات النفط الخام التي تمثل أكثر من 90% من دخل البلاد، بالإضافة إلى تطوير الهيئة الوطنية للنفط (NOC) لتفعيل دورها في جذب التمويلات الأجنبي، 2019، IMF (p.33) .

3-4 سياسات ما بعد الحرب وإعادة الإعمار خلال الفترة (2020-2024) :

شهدت السنوات الأخيرة تركيزًا متزايدًا على تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط، من خلال تبنّي "رؤية ليبيا 2030" التي تضع تطوير قطاعات مثل الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة في قلب أولوياتها (African Development Bank, 2024, p. 22).

وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة خطوات مهمة لتحديث سوق الصرف الأجنبي وتيسير دخول الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، عززت ليبيا شراكاتها الاقتصادية مع دول مثل تركيا، مصر، الصين، وإيطاليا لتطوير مشاريع البنية التحتية (World Bank, 2023,p.14).

وفي الفترة الممتدة بين 2020 و2024، نهجت الدولة استراتيجية متجددة تعمل على دفع الاقتصاد نحو آفاق أكثر تنوعًا، بما يتماشى مع طموحات خطة "ليبيا 2030"، التي تسعى إلى ترسيخ دعائم قطاعات متنوعة كالسياحة والزراعة والطاقة المتجددة (World Bank, 2023, p. 14). ولمواكبة هذه الجهود، قام المصرف المركزي بإجراءات شملت تحرير سعر الصرف وزيادة انفتاح التجارة الخارجية، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص (African Development Bank, 2024, p. 22).

وعليه، فالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد، لا تزال السياسة التجارية في ليبيا تعاني من تحديات جذرية ومؤسسية تعكس العديد من العوائق، مثل غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية، وعدم استقرار الأطر التشريعية المنظمة، إضافة إلى غياب رؤية استراتيجية متكاملة تجمع بين السياسات التجارية والنقدية (Elbadri ,2023, p. 58) .

الأمر الذي يتطلب التصدي لهذه المشكلات، وذلك من خلال إعادة صياغة البنية الاقتصادية بالاعتماد على مبادئ الشفافية والمساءلة، مع تبني نهج اقتصادي متنوع ومستدام (OECD, 2022, p. 41؛).

وهكذا يتبين من التحليل، بأن الفترة بين عامي 2000 و2024 من أبرز مراحل التحول في السياسات التجارية الليبية، حيث أظهرت تلك السياسات ارتباطًا وثيقًا بالعوامل السياسية أكثر من المؤشرات الاقتصادية. ففي العقد الأول من هذه المرحلة، أسهم الانفتاح الاقتصادي في دفع عجلة العلاقات التجارية، بينما شهد العقد التالي تباطؤًا اقتصاديًا نتيجة غياب الاستقرار. أما بالنسبة للوضع الحالي، فتبدو المرحلة القادمة مبشّرة بإمكانات فعلية لتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي، بشرط تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وضمان انسجام السياسات العامة في إطار موحّد، والجدول رقم (2) الخاص بأهم المؤشرات الاقتصادية التي ارتبطت بأداء السياسات التجارية التي انتهجها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة يؤيد ذلك.

الجدول رقم (2) أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأداء السياسة التجارية في ليبيا خلال الفترة (2000-2024)

السنوات	حجم التجارة الخارجية (بالمليون دينار ليبي)	مؤشر الانفتاح التجاري
2000	16457	0.30890
2002	14199	0.26372
2004	26736	0.40600
2006	46301	0.58757
2008	71250	0.85254
2010	66347	0.7906
2012	83026	1.06641
2014	39820	0.81046
2016	15431	0.32153
2018	43616	0.63548
2020	22224	0.51702
2021	50849	0.92209
2022	67320	1.43750
2023	14375.65	0.102
2024	71950	1.19

- المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:
- مصارف ليبيا المركزى، النشرة الاقتصادية لعدة سنوات متفرقة .
- إحصائيات البنك الدولي ،متاح علي، https://data.albankaldawli.org/country/libya
- European Union, Trade in goods with Libya (2024), European Commission, p3.at: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_libya_en.pdf
- International Monetary Fund. (2025). Libya: Article IV Consultation Report 2025.

5- دور السياسات الاقتصادية علي التنويع الاقتصادية في الاقتصاد الليبي:

5-1 نصيب الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي :

لقد اعتماد الاقتصاد الليبي علي العائدات النفطية بشكل مباشر، مما يعكس ضعف فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة. فقد شكّل قطاع النفط والتعدين نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من أن ليبيا تمتلك مساحة جغرافية واسعة، فإن الأراضي القابلة للزراعة لا تتجاوز نحو 3% من إجمالي المساحة الكلية (توغري، 2023، ص32)، الأمر الذي حدّ من قدرة قطاع

الزراعة على الإسهام في النمو الاقتصادي، حيث لم تتجاوز مساهمته 9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (رمضان، 2010، ص12).

أما قطاع الصناعة التحويلية، الذي يُفترض أن يشكّل الركيزة الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، فلم يشهد تطورًا يُذكر بسبب السياسات المقيدة لدور القطاع الخاص، إذ ظلت مساهمته عند حدود 5% من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وفقًا لتقارير مصرف ليبيا المركزي.

وفي المقابل، ساهم قطاع الخدمات بنسبة تقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير إلى اختلال هيكلي في الاقتصاد الليبي نتيجة التركّز الشديد في قطاع النفط وضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى. هذا الخلل البنيوي كان له أثر مباشر في تعطيل جهود التنويع الاقتصادي ورفع درجة التبعية للمورد النفطي. وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي.

الشكل رقم (2) . الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2000-2024

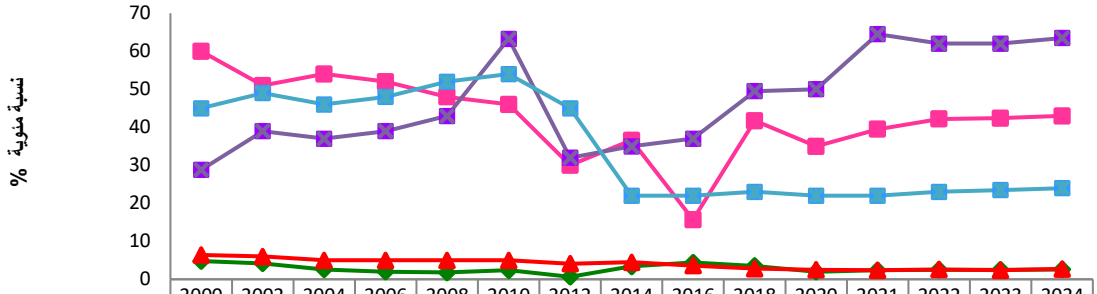

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2021	2022	2023	2024
قطاع الزراعة	4.8	4.2	2.6	1.99	1.8	2.4	0.66	3.4	4.4	3.5	2	2.4	2.5	2.5	2.6
قطاع النفط والتعدين	60	51	54	52	48	46	30	36.6	15.7	41.7	35	39.5	42.2	42.4	43
قطاعات الصناعات التحويلية	6.4	6	5	5	5	5	4.1	4.5	3.6	2.8	2.5	2.4	2.6	2.4	2.7
قطاع الخدمات	28.8	39	37	39	43	63.3	32	35	37	49.5	50	64.5	62	62	63.5
قطاعات غير النفطية الأخرى	45	49	46	48	52	54	45	22	22	23	22	22	23	23.5	24

- المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً علي مصرف ليبيا المركزى،التقارير والنشرات الاقتصادية لعدة سنوات مختلفة.

2-5 أثر السياسات الاقتصادية علي حركة الصادرات والواردات الليبية :

تبنّت ليبيا خلال فترة الدراسة (2000-2024) مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تركت بصمات واضحة ومباشرة على حركة صادراتها ووارداتها، وكذلك على تركيب هيكل تجارتها الخارجية بصورة عامة. ففي بدايات الألفية، تم اعتماد سياسة نقدية ركّزت على تثبيت سعر صرف الدينار الليبي لتحقيق الاستقرار المالي والحدّ من معدلات التضخم.

وقد نتج عن هذه السياسة حفاظ نسبي على استقرار الصادرات النفطية، والتي مثلت المصدر الأهم للدخل القومي وشكّلت ما يزيد على 95% من الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن هذا التثبيت لقيمة الدينار كان له أثر سلبي على قدرة المنتجات الليبية غير النفطية على المنافسة في الأسواق الدولية، مما أدى إلى محدودية تنويع الصادرات الوطنية (خلفي، 2024، ص. 55–58).

أما على الصعيد المالي، فقد اتّسمت الفترة بين عامي 2006 و2010 بارتفاع ملحوظ في الإنفاق الحكومي مدفوعاً بزيادة إيرادات النفط، وهو ما انعكس على نمو الواردات بنسب تخطّت 30% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الأوضاع تغيرت جذرياً بعد عام 2011، حيث عانت الدولة من انخفاض في الإنفاق العام نتيجة الاضطرابات السياسية والتراجع الحاد في إيرادات النفط، مما أدى إلى هبوط حجم الواردات لتصل إلى أقل من 25% من الناتج المحلي.

وفي المقابل علي الجانب التجاري، سعت ليبيا منذ عام 2017 إلى الشروع في عملية تحرير تجاري تدريجي، شملت تخفيف القيود على القطاع الخاص والسماح بالاستيراد المباشر لأنواع محددة من السلع. وقد أسفرت هذه الإجراءات عن زيادة طفيفة في نسبة الواردات خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.إلا أن قطاع النفط استمر في الهيمنة باحتفاظه بما يفوق 95% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه الهيمنة توضح أن الإصلاحات التجارية لم تحقق الأثر المأمول على صعيد تنويع الاقتصاد (الطيف، 2020، ص. 67–70).

كما تشير الإحصائيات الرسمية بأن التداخل بين السياسات النقدية والمالية والتجارية أدى إلى حدوث اختلالات ملحوظة في ميزان التجارة الخارجية. فخلال الفترات التي شهدت ارتفاعًا في أسعار النفط، لوحظ تصاعد في مستويات الإنفاق العام واعتماد أكبر على الاستيراد، بينما أسفر تراجع الأسعار، خصوصًا في عامي 2014 و2016، عن انخفاض في الإيرادات العامة وتراجع في إجمالي الصادرات نظرًا لتعطل بعض الحقول النفطية.

وبناءً علي ما سبق، فإن السياسات الاقتصادية الليبية خلال تلك الفترة ركزت على تحقيق استقرار نقدي مؤقت دون أن تتمكن من تنويع القاعدة الإنتاجية أو تقليل الاعتماد المفرط على العوائد النفطية. فكانت السياسة النقدية تركز على كبح التضخم مقابل التضحية بدعم التنافسية، بينما توجهت السياسة المالية نحو تمويل الإنفاق الجاري بواسطة عائدات النفط بدلًا من توجيهها للاستثمار في القطاعات الإنتاجية. أما على صعيد السياسة التجارية، فقد بقيت مقيدة بقيود بيروقراطية وضعف في كفاءة المؤسسات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، افتقدت هذه السياسات القدرة على خلق توازن فعال بين

الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا يظهر والشكل رقم (3) يظهر التغيرات في نسب الصادرات والواردات خلال الفترة الدراسة.

الشكل رقم (3). إجمالي حجم الصادرات والواردات ، والصادرات النفطية في ليبيا خلال فترة 2000-2024

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2021	2022	2023	2024
اجمالي الصادرات النفطية كنسبة من GDP %	95.6	96.5	96.3	96	96.7	96.2	97.2	98.3	97.9	98.6	92.5	94	96	97	96.4
اجمالي الواردات من السلع والخدمات كنسبة من GDP %	13.7	34.1	32.4	27.1	29.1	31.8	31.4	44.3	26.5	24.2	21.5	52.3	43.6	41.3	38.7
اجمالي الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من GDP %	31.6	44.8	63.8	71.8	74.1	66.3	66.9	32.2	14.6	39.6	14.7	68.8	68.1	68.6	64.9

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً علي تقارير الجهات التالية لعدة سنوات مختلفة: (البنك الدولي، المصرف المركزي الليبي، وزارة المالية الليبية).

5- 3 حجم الاستثمارات في القطاعين العام والخاص في ليبيا :

شهد هيكل الاستثمار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2024) سيطرة شبه مطلقة للقطاع العام على مجمل النشاط الاستثماري، وهو ما يعكس بوضوح طبيعة التوجهات الاقتصادية للدولة خلال تلك المرحلة. فقد تبنت ليبيا منذ مطلع الألفية توجهًا ذا طابع اشتراكي يميل إلى هيمنة الدولة على الأنشطة الإنتاجية والخدمية كافة، وهو ما انعكس في ارتفاع حصة القطاع العام من إجمالي الاستثمارات إلى نحو 88.1% في بداية الألفية، قبل أن تنخفض نسبيًا إلى 77% في منتصف العقد الأول (2005)، نتيجة بعض محاولات الإصلاح الاقتصادي المحدودة (Central Bank of Libya, 2010, p. 42).

وقد أدى هذا النهج الاقتصادي إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي، لا سيما في قطاعات الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات. إذ كانت الاستثمارات الخاصة تواجه تحديات متعددة، من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب بيئة تشريعية محفزة. ومع ذلك، فإن المؤشرات الحديثة تظهر استمرار تفوق القطاع العام حتى الأعوام 2020–2023، حيث بلغت حصته من الاستثمارات نحو 86%، مما يؤكد استمرار هيمنته على النشاط الاقتصادي، رغم التوجهات المعلنة نحو تحرير الاقتصاد (Arab Monetary Fund, 2023, p. 57).

في المقابل، بدأت الاستثمارات الخاصة تشهد تحسنًا تدريجيًا في السنوات الأخيرة (2020–2024)، مدفوعة بمحاولات الحكومة الليبية لفتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال إصلاحات تشريعية ومصرفية جزئية، وتحسين الوصول إلى التمويل المحلي، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد ساهمت هذه الجهود في زيادة نسبية في مساهمة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الخدمية والتجارية، إلا أن تأثيرها لا يزال محدودًا بسبب غياب بنية مؤسسية داعمة وارتفاع درجة المخاطر الاقتصادية والسياسية (World Bank, 2024 , p. 33). وهذا ما يوضحه الشكل الرقم (4).

الشكل رقم (4) . تطور حجم الاستثمارات القطاعين العام والخاص في ليبيا خلال الفترة 2000-2024

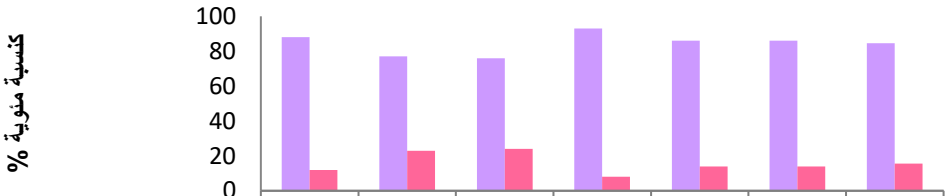

	2000	2005	2010	2015	2020	2023	2024
الاستثمارات القطاع العام	88.1	77	76	93	86	86	84.5
الاستثمارات القطاع الخاص	11.9	23	24	8	14	14	15.5

المصدر . إعداد الباحثين اعتماداً علي المصادر التالية :

- مصرف ليبيا المركزي ، الاحصائيات والنشرات الاقتصادية لعدة سنوات مختلفة .
- صندوق النقد العربي ، التقارير السنوية لعدة سنوات مختلفة .
- قاعدة بيانات وإحصائيات البنك الدولي.

6- التحديات والآفاق المستقبلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

يُعد تنويع الاقتصاد في ليبيا هدفًا استراتيجيًا عملت الدولة على تحقيقه لسنوات طويلة. مع ذلك، واجهت مساعي تحقيق هذا الهدف تحديات عميقة ترتبط بعدة جوانب بنيوية وسياسية ومؤسسية، من أهمها:

6-1 الاعتماد المفرط على عائدات النفط خلق اقتصادًا ريعيًا هشًا يعاني من محدودية إنتاجية القطاعات غير النفطية وضعف منافسته على المستوى الدولي (Atniesha, 2025, p. 255).

بالإضافة إلى ذلك، تعزّز الطبيعة الريعية للاقتصاد نهج الاعتماد الكبير على الدولة باعتبارها المصدر الأساسي للدخل، مما أضعف الدافع نحو الابتكار والإنتاجية وأدى إلى اختلال هيكلي في سوق العمل وتوزيع الثروة والناتج.

6–2 افتقار البلاد للاستقرار السياسي والمؤسسي كان من أبرز العراقيل، حيث عانت ليبيا من صراع مستمر منذ 2011 أضر بمؤسسات الدولة وأضعف من قدرتها على تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة.

6–3 أثر سوء الإدارة والصراعات حول الصلاحيات بين الهيئات المختلفة سلبًا على جذب الاستثمارات، سواء محلية أو أجنبية (150.Atnishah & Al-Kamali, 2024, p).

6–4 غياب وجود رؤية اقتصادية موحدة وشاملة مما يعكس قصورًا واضحًا حال دون الوصول إلى تنمية وتطوير استراتيجيات التنمية مستدامة بشكل متكامل .

6–5 التدهور الكبير في البنية التحتية الأساسية بما في ذلك النقل، الطاقة، والاتصالات، نتيجة للصراعات المتعاقبة وسوء الإدارة، والذي يُعد من تحديات كبيرة التي تقف أمام توسع المشاريع الإنتاجية خارج إطار الاعتماد على النفط .(781.Ennab,2025,p)

6–6 ضعف البنية التشريعية والتنظيمية، مما يُحول دون تعزيز بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات الأجنبية. حيث نتج عن غياب التشريعات الحديثة المتعلقة بالاستثمارات، والملكية الخاصة، وحقوق الشركات الأجنبية انخفاض معدلات النمو خارج إطار القطاع النفطي (93.Abogdera,2025,p).

6–7 انتشار الفساد الإداري وزيادة البيروقراطية بشكل مفرط والذي يُعد من العوامل التي تُقوض فاعلية السياسات الاقتصادية وتُهدر ثقة المستثمرين بشكل كبير.

6–8 ضعف انتاجية القطاع الزراعي ، ويرجع ذلك إلى التخلف الواضح في استخدام التكنولوجيا الحديثة وسوء التخطيط (122.Akraym Ehwaeti & Bastas,2025,p).

6–9 قصور السياسات التنموية مما أدى إلى تدهور وضع القطاع الصناعي، حيث توقفت العديد من المصانع في ليبيا أو تعمل بقدرات إنتاجية منخفضة نتيجة لما تعانيه من عجز في التمويل وضعف استخدام التكنولوجيا.

6–10 محدودية حجم الصادرات غير النفطية والتي تشكل عائقًا رئيسيًا أمام جهود تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث لا تُمثل سوى نسبة محدودة للغاية من إجمالي الناتج المحلي (719.Almagouri,2025,p) . كما أن غياب وجود استراتيجية تصديرية واضحة يؤدي إلى ضعف اندماج ليبيا في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

6–11 ضعف رأس المال البشري ، حيث أن النظام التعليمي والتدريبي لم يتمكن من تزويد السوق بالمهارات المطلوبة في مجالات الصناعة والتقنية وريادة الأعمال.

6–12 الفساد وضعف الحوكمة الاقتصادية من أكثر التحديات عمقًا في الاقتصاد الليبي، حيث أدى غياب الشفافية في إدارة الموارد المالية إلى إضعاف ثقة المستثمرين وتراجع فعالية السياسات التنموية (214.Mebrek,2025, p).

عليه ، يعد تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، عملية تستلزم تنفيذ إصلاحات مؤسسية شاملة، إلى جانب ضمان استقرار سياسي طويل الأجل. فمن خلال معالجة هذه الملفات الرئيسية، يمكن فتح الطريق نحو تنمية اقتصادية مستدامة تُساعد ليبيا على التخلص من الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية والتفاعل بشكل أكثر حيوية مع الاقتصاد العالمي.

7- أهمية السياسات الاقتصادية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الاقتصاد الليبي :

أن التنويع الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بعيدًا عن تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة تشمل السياسات النقدية والمالية والتجارية ، والتي تخلص فيما يلي :

7-1تطبيق سياسةُ ماليةُ رشيدة : عبر تحويل الإنفاق العام نحو القطاعات الحيويّة مثل الصناعة والزراعة والسياحة، بدلًا من التركيز المفرط على المصروفات الجارية. وتوجيه الموارد المالية العامّة لتعزيز مشروعات البنية التحتية والقطاعات غير النفطية قد يؤدي إلى نمو مُعتبر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (Ilhusadi & Alhasadi, 2025 , p.22) .

بالإضافة ضروري إصلاح النظام الضريبي ، وتنويع الإيرادات عبر فرض ضرائب على الأنشطة التجارية والخدمية، مما يُقلّل من الاعتماد على العائدات النفطية، ويعزز الاستقرار المالي (Atnishah et al,2024,p.158). في السياق ذاته، ضرورى الاتجاه لاستخدام المحفزات المالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لدورها المهم في توليد وخلق وظائف جديدة وتعزيز الابتكار داخل الاقتصاد المحلي (Ennab, 2024,p.123) .

7-2 تطبيق سياسية نقدية رشيدة : من خلال العمل علي استقرار سعر الصرف ، حيث ينبغي للبنك المركزي الليبي أن يعتمد نظام سعر صرف مرن مُدار يسمح بتعديل تدريجي لقيمة العملة بما يعكس الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد (Al-Wahsh & Al Mahdi, 2025, p. 92) .

بالإضافة لضرورة استخدام الاحتياطيات النقدية الأجنبية لتثبيت سعر الصرف عند مستويات مستقرة خلال فترات التقلبات، مع تعزيز مصادر النقد الأجنبي من خلال الصادرات غير النفطية والسياحة (Mekarssi ,2024 ,p.215).

وفي هذا الصدد، يتوجب الأمر تطبيق سياسات نقدية توسعية انتقائية تستهدف تمويل المشروعات الصناعية والزراعية، مثل: إنشاء نوافذ تمويل خاصة في المصارف العامة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية، وخفض نسب الاحتياطي الإلزامي للمصارف التي توجّه القروض نحو أنشطة إنتاجية، وأيضا استخدام سياسة سعر الفائدة التحفيزية لدعم الاستثمار في القطاعات غير النفطية (Atnishah et al., 2024, p.156) .

كما ينبغي للبنك المركزي أن يعتمد سياسة نقدية انكماشية مؤقتة في فترات التضخم عبر القيام برفع سعر الفائدة للحد من السيولة الزائدة ، وإصدار أدوات دين قصيرة الأجل (شهادات إيداع) لسحب الفائض النقدي من السوق. بالإضافة إلي تعزيز الشفافية في إدارة الكتلة النقدية وربط نمو المعروض النقدي بمعدل نمو الناتج الحقيقي (41.Elboiashi,2025,p) .

وفي سياق متصل، لابد من تطوير أدوات السوق المفتوحة وتفعيل عمليات إعادة الخصم كمحركات رئيسية للسيولة النقدية (Daoudi ,2025, p 77). بجانب ضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي عن القرارات السياسية لضمان تنفيذ سياسات نقدية موجهة نحو الاستقرار والتنمية (216.Mekarssi ,2024,p). بالإضافة إلي ضروري تحديث النظام المالي والمصرفي من خلال تطبيق التقنيات المالية (FinTech) ، مما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المصرفية وتسهيل وصول التمويل إلى رواد الأعمال والمشروعات الناشئة (133.Ennab,2024,p) . وإنشاء نظام وطني للمدفوعات الرقمية مما يقلل من الاعتماد على النقد الورقي ويزيد من قدرة البنك المركزي على إدارة الكتلة النقدية بفعالية.

3-7 إعادة هيكلة السياسة التجارية: من خلال إعادة رسم النظام التجاري الخارجي وتشجيع الصادرات غير النفطية. وتنظيم سياسات تقلل القيود الجمركية ، وتُعزز التعاون التجاري الإقليمي والشراكات مع دول الجوار مثل مصر وتونس (41.Elboiashi,2025,p) .

بالإضافة إلي ضروري العمل علي تطوير أنشطة السياحة والخدمات اللوجستية مما يُشكل خيارًا مستدامًا لتنمية الإيرادات، خصوصًا في المناطق الساحلية وتلك غنية بالمقومات الطبيعية (59.Megeirhi,2025,p). بجانب العمل علي توفير بيئة تنافسية استثمارية متجددة ومستدامة من خلال تقديم المنح والحوافز والاعفاءات الضريبية للمستثمرين ، بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية ، مثل الصناعة التحويلية والخدمات ، مما يُسهم في نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة الإنتاج المحلي . (Elbashir,2024,p.18)

8- السبل والآفاق المستقبلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي :

يُعتبر التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق استدامة التنمية في ليبيا، حيث لم يعد الاعتماد المتزايد على قطاع النفط وحده كافيًا للتعامل مع التقلبات في أسعار الأسواق العالمية وضمان نمو اقتصادي مستدام. ولتحقيق هذا الهدف، يجب وضع استراتيجية شاملة ترتكز علي تنمية جميع القطاعات الاقتصادية ، وتبرز أهم إجراءات تلك الاستراتيجية فيما يلي:

8-1 البدء في تطبيق الإصلاحات الهيكلية: والتي ينبغي أن تشمل تطوير سياسات مالية ونقدية إلي سياسات مرنة، وتحسين إدارة الموارد العامة، وإعادة هيكلة القطاعات غير النفطية لتصبح أكثر إنتاجية ومنافسة.

8-2 الاعتماد سياسات اقتصادية متوازنة تضمن كفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيعها، يشكّل خطوة مهمة لتحقيق النمو الشامل والمستدام

8-3 العمل علي تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين البيئة التشغيلية للأعمال : من خلال تطوير إطار تشريعي واضح يُبسّط الإجراءات الإدارية، فضلاً عن تحسين سهولة الوصول إلى مصادر التمويل، وتسهيل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الوطنية والعالمية. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على دعم ريادة الأعمال وتشجيع المبادرات الفردية يُدي إلى تعزيز القاعدة الإنتاجية للبلاد وزيادة فرص العمل المتنوعة .

8-4 تطوير المرافق والبنية التحتية الخاصة بالنقل والموانئ : والذي يُعدّ عاملًا أساسيًا في تعزيز الترابط الاقتصادي سواء داخل ليبيا أو مع الأسواق الدولية. نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز على ساحل البحر الأبيض المتوسط، تُتاح لليبيا فرص لاستغلال هذا الموقع بشكل استراتيجي من خلال الاستثمار في تحسين كفاءة الموانئ، الطرق، والمطارات، لتعزيز مكانتها في سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية الدولية .

8-5 تنمية قطاع الزراعة والصناعات الغذائية : من خلال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة واستثمارات ذكية في الصناعات الغذائية، خاصةً في المنتجات ذات المزايا التنافسية مثل التمور والزيتون ومصائد الأسماك. قيام الدولة بهذه الجهود سيُساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز محفظة الصادرات غير النفطية .

8-6 الاتجاه لاقتصاد الأخضر واستثمار الطاقة المتجددة : من خلال التوسع في تنمية مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تستطيع ليبيا تعزيز صناعتها التقنية منخفضة الكربون مع تقليل الانبعاثات الحرارية والتخفيف من الأعباء البيئية، مُواكبة للاتجاهات الدولية المديدة نحو الاعتماد على الاقتصاد الأخضر .

8-7 تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: من خلال تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، وتعزيز الشفافية والحوكمة في جميع مراحل تنفيذ مشاريع الشراكة ، بالإضافة وفير بيئة مالية ومصرفية داعمة، تتضمن تسهيلات ائتمانية وضمانات سيادية جزئية لتقليل مخاطر الاستثمار، خصوصًا في القطاعات الحيوية .

ثالثاً: النتائج والتوصيات

1- النتائج:

1-1 أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الليبي ما زال يحتفظ بطابعه الريعي المعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، حيث تشكل العائدات النفطية أكثر من تسعين بالمئة من الدخل القومي خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2024. وهذا ما يأكد صحه الفرض الأول.

1-2 أن السياسة النقدية في ليبيا اتسمت بقدر كبير من التقلب وعدم الاتساق، خاصة بعد عام 2011 نتيجة الانقسام السياسي والمؤسسي، وهو ما أدى إلى ضعف فعاليتها في دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية. ولقد أظهرت التحليلات أن البنك المركزي ركّز على تحقيق الاستقرار النقدي أكثر من دعمه للنشاط الإنتاجي، مما انعكس سلبًا على التنمية الشاملة. وهذه النتيجة تدعم الفرض الثاني.

1-3 أن السياسة المالية التي تطبقتها كانت انفعالية وغير مستقرة، إذ ارتبط حجم الإنفاق العام وأسعار النفط بعلاقة طردية، مما أدى إلى عجوزات متكررة في الموازنة العامة عند انخفاض الأسعار. كما غابت عنها الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى في إدارة الموارد العامة. وتؤكد هذه النتيجة الفرض الثالث القائل بأن تذبذب الإيرادات النفطية يؤثر سلبًا في استدامة السياسة المالية.

1-4 أن التوجهات التجارية لم تحقق الانفتاح المنشود على الاقتصاد العالمي، إذ ظلت الصادرات الليبية محدودة ومركزة في النفط والغاز، في حين لم تحقق الشراكات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية نتائج ملموسة في مجال التنويع التجاري.

1-5 أن القطاع الخاص لم يتمكن من أداء دوره التنموي المطلوب نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب الحوافز الضريبية والتشريعية، الأمر الذي جعل دوره في الناتج المحلي الإجمالي هامشيًا.

1-6 أن مساهمة القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة التحويلية والخدمات بقيت ضعيفة ومحدودة خلال فترة البحث، إذ لم تتجاوز مساهمتها 10% من الناتج المحلي الإجمالي . وهذا يعكس فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق التحول الهيكلي نحو اقتصاد إنتاجي متنوع.

2- التوصيات :

2-1 ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة للتنويع الاقتصادي، تقوم على التكامل بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، مع تحديد أهداف كمية ومؤشرات أداء واضحة تقيس مدى تطور مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد هذا التوجه شرطًا أساسيًا لتحقيق تحول هيكلي مستدام في بنية الاقتصاد الليبي.

2-2 ضرورة إحداث إصلاحات في السياسة النقدية من خلال تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي، وتطوير أدواته في إدارة السيولة، وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تنشيط الاستثمار المحلي وتحقيق الاستقرار المالي دون التضحية بالنمو الاقتصادي.

3-2 لابد من إعادة هيكلة السياسة المالية بما يضمن استدامة الموازنة العامة، من خلال تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، وتطوير النظام الضريبي، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وترشيد الدعم، بما يحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي في آن واحد.

4-2 السعي لتعزيز الانفتاح التجاري من خلال الانضمام الفعلي إلى منظمة التجارة العالمية، وتطوير الشراكات الإقليمية، ودعم الصادرات غير النفطية عبر برامج تحفيز للمصدرين وتسهيلات ائتمانية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي الموجه نحو التصدير.

5-2 ينبغي تمكين القطاع الخاص ليكون محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير الضمانات القانونية للاستثمار، وإنشاء صناديق وطنية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.

6-2 يجب الاتجاه إلي الاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية، من خلال تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية ومشاريع الطاقة المتجددة، باعتبارها قطاعات قادرة على امتصاص البطالة وتنويع مصادر الدخل القومي.

7-2 السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي باعتباره الشرط الجوهري لأي عملية إصلاح اقتصادي ناجحة. من خلال بناء مؤسسات موحدة وفاعلة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، بما يهيئة البيئة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام.

Abstract

The study aims to analyze the impact of economic policies (monetary, fiscal, and trade) on achieving economic diversification in Libya during the period 2000–2024, and to assess their effectiveness in strengthening other productive sectors and achieving economic diversification. The study relied on a descriptive-analytical approach based on the analysis of official data related to the Libyan economy. The results showed that the Libyan economy still has a rentier nature dominated by the oil sector, with weak contributions from non-oil productive sectors and poor coordination between monetary, fiscal, and trade policies. The results also indicated that political and institutional unrest was a major factor limiting the effectiveness of economic policies. The study recommended the necessity of adopting a comprehensive national strategy for economic diversification, focusing on reforming monetary, fiscal, and trade policies, and enhancing the role of the private sector and investment in non-oil sectors to achieve sustainable growth.

Keywords: Monetary Policy, Fiscal Policy, Trade Policy, Economic Diversification.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

1. أحمد، محمد عثمان توغري (2023). إمكانات التنمية الزراعية بإقليم فزان ليبيا. مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
2. الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.
3. براجي، صباح & شمام، عبد الوهاب، (٢٠١٧)، دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري 2000 – ٢٠١٤ مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ٧، الجزائر.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024). تقرير التنمية في ليبيا بعد إعصار دانيال. طرابلس: مكتب الأمم المتحدة الإنمائي.
5. بغني، طارق، (٢٠١٨)، التنويع الاقتصادي وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠١٤ المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة
6. البنك الدولي (2016). ليبيا: آفاق الاقتصاد الليبي المستقبلية. تقرير التنمية الإقليمي.
7. البنك الدولي. (2023). تقرير ليبيا الاقتصادي السنوي. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
8. بوفرنة، فوزي محمد/ الشلماني، سمير علي (2021). تحليل الأداء الاقتصادي الليبي خلال العقدين الأخيرين. جامعة مصراتة.
9. توغري، أحمد (2023). التنويع الاقتصادي في ليبيا: التحديات والفرص المستقبلية. طرابلس: دار الجامعة للنشر والتوزيع.
10. الجمعة، سلوى (2010). تحليل أدوات السياسة النقدية في ليبيا ودورها في الاستقرار النقدي. مجلة الاقتصاد الليبي، 5(2).
11. حسانين، خالد عبد الحميد (2018). تقييم أثر السياسات الاقتصادية على التجارة الخارجية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(2)، جامعة القاهرة.
12. خلفي، رفيق (2024). دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية. رسالة دكتوراه، جامعة سطيف.
13. رمضان، عمر. (2010). تحليل هيكل الاقتصاد الليبي واتجاهات التنمية القطاعية. بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية.

14. صندوق النقد الدولي (2022). تقرير مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا لعام 2022. واشنطن.
15. صندوق النقد الدولي (2023). تقرير الاستقرار المالي في ليبيا. واشنطن.
16. طريش، عمر رمضان عبدالسلام (2010). التخطيط الزراعي في ليبيا ومتطلبات السكان من المنتجات الزراعية. مجلة الجغرافي، الجمعية الجغرافية – فرع المنطقة الغربية، السنة الأولى.
17. الطيف، سامي (2020). أثر تحرير التجارة على الأداء الاقتصادي للدول الريعية. مجلة الاقتصاد العربي، مج/ع 22.
18. العبيدي، لمياء (2024).أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا.جامعة طرابلس.
19. القماطي، أحمد عبد الحفيظ (2019). السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995–2015). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا.
20. قناة السويس ،المجلد ، 9 العدد الأول الجزء الثانى.
21. مصرف ليبيا المركزي (2010). النشرة الاقتصادية السنوية. إدارة البحوث والإحصاء.
22. مصرف ليبيا المركزي (2022). تقرير التطورات النقدية والمصرفية. إدارة البحوث والإحصاء.
23. مصرف ليبيا المركزي (2023). النشرة الاقتصادية السنوية. إدارة الدراسات والسياسات.
24. مصرف ليبيا المركزي. التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية لعدة سنوات مختلفة. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء. متاح علي https://cbl.gov.ly/reports/annual-reports :
25. مصطفى، مروة محمد علي، (2023)، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر دراسة قياسية، المجلد ٤3، العدد ٤ الجزء الثاني كلية الدراسات
26. هارون، عمران شعبان الهادي(2025) دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا في ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف جامعة صفاقس، تونس.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Abodher, F. M. (2024). Environmental Taxes as a Contemporary Approach to Developing the Libyan Tax System. Asmarya Economic Journal, 6(2).
African Development Bank. (2024). African Economic Outlook: Libya Country Note. African Development Bank.
Arab Democratic Center. (2021). The Libyan Economy after the Revolution: Challenges and Prospects for Reform. Berlin: ADC Publications.

Arab Monetary Fund. (2023). Annual Report on Arab Economies 2023. Abu Dhabi: AMF Publications.

Atnishah, R. A., Sycheva, N. V., & Al-Kamali, M. (2024). Trends of the Libyan Economy and Tools of State Regulation for Business Development. GSTU Research Papers.

Caceres, C., Cevik, S., & Fenochietto, R. (2015). The Day After Tomorrow: Designing an Optimal Fiscal Strategy for Libya. Journal of Banking and Financial Studies, 3(1).

Central Bank of Libya. (2010). Economic Bulletin: Statistical Data and Economic Indicators. Tripoli: Research and Statistics Department.

Central Bank of Libya. (2023). Annual Economic Report 2023. Tripoli: Central Bank Publications.

Daoudi, M. (2025). Analysis of the Impact of FDI on GDP in Algeria, Morocco, Tunisia, and Libya.

Elbadri, A. (2023). Trade Policy Reform and Economic Diversification in Libya. North African Economic Review, 11(2), 55–61.

Elbashir, D. M. S. (2024). The Role of Foreign Investments in the Oil Sector and Economic Diversification of Libya. MB University International Review.

Elboiashi, H. (2025). The Impact of Foreign Trade on Sustainable Development in the Libyan Economy (1990–2022). Journal of Pure & Applied Sciences, Sebha University.

Ennab, A. B. (2024). The Role of Corporate Social Responsibility (CSR) in Libya's Petroleum Sector and Economic Development. University of Zawia Journal, 123–133.

Fadhil Abbas Kadhim, Dhargham Fadhi Hasan. (2022). Measuring the Impact of Fiscal Policy on Economic Diversification in Iraq for the Period (2004-2020). The Special Education.

Ilhusadi, I. K., & Alhasadi, A. Y. (2025). The Impact of Monetary and Fiscal Policy on the Diversification of Non-Oil Exports in Libya (1990–2023). Bani Waleed University Journal of Humanities & Applied Sciences.

International Monetary Fund (IMF). (2019). Libya: Selected Issues Paper. IMF.

Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2018). International Economics: Theory and Policy (11th ed.). Pearson Education.

Lina Mekarssi. (2024). Evaluating Industrial Sector Competitiveness in Oil-Dependent Countries: Evidence from Algeria and Libya (2010–2021). Journal of Studies in Economics and Business Administration.

Megeirhi, H. A. A. (2025). Tourism and Economic Diversification in Resource-Dependent Economies: The Case of Libya. African Journal of Advanced Studies in Humanities & Social Sciences

OECD. (2022). Economic Outlook for Libya: Institutional Challenges and Trade Reform. OECD Reports.

Otman, W., & Karlberg, E. (2007). The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning.

Pack, J., Mezran, K., & Eljarh, M. (2014). Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future. Atlantic Council.

Sahar Mahmoud Al-Wahsh, & Ahmed Al-Mahdi. (2025). The Effect of Exchange RateChanges on Monetary Stability in the Libyan Economy during the Period 1982–2023. Contemporary Economic Research Journal, Algeria: ASJP.

Vandewalle, D. (2012). A History of Modern Libya. Cambridge University Press.

World Bank. (2023). Libya Economic Monitor 2023: Toward Recovery and Resilience. The World Bank Group.

World Bank. (2024). Libya Economic Monitor: Private Sector Outlook. Washington, D.C.: The World Bank Group.